وهي حرية العمل والتنظيم السياسي والتعبير عن الرأي . وفي هذه الناحية ، يصعب الوقوف بسهولة على طبيعة الاجراءات التي تتخذها السلطات الاسرائيلية للتحكم بأوضاع العرب السياسية ، اذ انها على عكس تلك التي عهدناها حتى الان ، نجدها هذه المرة مغلفة بعبارات وتعابير منمقة ومختبئة ، عادة ، تحت شعارات متطلبات الامن وضروراته .

أعلنت اسرائيل ، بعد بضعة ايام من الاعلان عن اقامتها سنة ١٩٤٨ ، حالة الطوارىء داخلها ، وهي الحالة التي لا تزال قائمة حتى يومنا هذا . وفي هذا المجال ، طبقت السلطات الاسرائيلية انظمة الطوارىء التي ورثتها عن سلطات الانتداب البريطاني ، بعد ان ادخلت عليها بعض التعديلات الطفيفة والغت منها بعض البنود التي تمس بمصالح الكيان الصهيوني ، بحق اليهود والعرب خلال بضعة أشهر بعد قيامها ، ثم سرعان ما توقفت عن تطبيقها بحق اليهود وقصرت ذلك على العرب وحدهم(٣٢) .

ان اجراءات الطوارىء التي طبقتها اسرائيل بحق العرب داخلها ، والتي لا يزال بعضها قائما حتى اليوم ، وان اختلفت طريقة تنفيذه ، تكاد تكون محصورة في انظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥(٣٣)، التي تمنح السلطات صلاحية القيام بأي عمل قد يخطر على بالها ، تقريبا ، مهما بلغ من غرابته وقسوته تحت ستار المحافظة على أمن البلد وتأمين السلامة العامة والمحافظة على النظام العام وقمع العصيان او الثورة او الفتنة . أما اولى الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية بحق العرب عامة ، بموجب تلك الانظمة فكانت فرض الاحكام العسكرية عليهم ، بحيث كانت النتيجة الاولى لهذا العمل تقسيم المناطق التي يسكنها العرب داخل اسرائيل الى مناطق مغلقة ومنع سكانها من الخروج منها ، لاي سبب كان وخلال أية فترة كانت ، وفي الوقت نفسه منع من يسكن خارجها من العرب من الدخول اليها ، الا بموجب تصريح خطي صادر عن الحاكم العسكري بذلك(٣٤) . ومع مرور الزمن أصبح تصريح التنقل هذا اداة في يد السلطة للضغط على العرب وتحديد حريتهم ومنع الجماهير العربية من القيام بأي عمل لا ترضى عنه السلطة ، اذ ان حجب مثل ذلك التصريح أصبح اداة فعالة للمس بأوضاع العرب الاقتصادية ، وخاصة العمال منهم لمنعهم من الوصول الى أعمالهم . كذلك استغلت السلطات الاسرائيلية الاجراءات الاستثنائية التي نصت عليها انظمة الطوارىء، لجهة فرض قيود الاقامة الاجبارية على الاشخاص أو نفيهم او اعتقالهم اداريا ، دون توجيه أي تهمة لهم ، عدا عن الاعلان انهم يشكلون خطرا على الامن(٣٥)، لفرض القيود على النشيطين سياسيا من العرب او المناوئين للسلطة واجراءاتها تجاه السكان العرب. ومع مرور الزمن ، ادخلت السلطات الاسرائيلية بعض التعديلات على سياستها تلك ، فأعلنت سنة ١٩٥٩ عن تخفيف قيود الحكم العسكري وسمحت بقسط أكبر من حرية التجول للعرب في مناطق محددة داخل اسرائيل ، وخلال ساعات النهار فقط(٣٦) ثم عادت وأعلنت في اواخر سنة ١٩٦٦ عن الغاء جهاز الحكم العسكري برمته وتحويل صلاحياته الى الشرطة المدنية(٣٧) في محاولة منها لاضفاء طابع الديمقراطية والتساهل مع العرب واتباع سياسة جديدة تجاههم . ولكن على الرغم من ذلك فان كل تلك الصلاحيات لا تزال عمليا قائمة ، من الوجهة القانونية ، حتى هذا اليوم ، وكل ما حدث يتلخص في ان السلطات الاسرائيلية توقفت عن تطبيق تلك الاجراءات بصورة جماهيرية واستعاضت عن ذلك بتطبيقها بشكل انتقائي بحق الافراد الذين لا يحظون برضاها ، خاصة بسبب نشاطهم السياسي(٣٨) .

وعلى ذكر انظمة الطوارىء ، ينبغي الاشارة ايضا الى ان تلك الانظمة كانت الوسيلة التي استعملتها السلطات الاسرائيلية للمس بحرية الصحافة والتعبير عن الرأي وتقييد